



PROVISIONAL

A/34/PV.74
21 November 1979

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والسبعين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١١ / ٠٠

الرئيس : السيد سليم
شع : السيد نايق
(جمهورية تنزانيا المتحدة)
(باكستان)
(نائب الرئيس)

– الذكرى المشروحة لاعلان حقوق الطفل

– التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المشكلة بقرار الجمعية العامة
١٧٤/٣٢ [٥٥ (أ)] (تابع)

المحتويات / . .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات لملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات
الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقعة من
أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة
واحدة من المحضر .

١ - أ

- مسألة قبرص [٢١] (تابع)
- (أ) تقرير الأمين العام
- (ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة
- (ج) مشروع قرار
- تنظيم الأعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠الذكرى العشرون لاعلان حقوق الطفل

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان اليوم ٢٠ من تشرين الثاني / نوفمبر يشكل علامة بارزة في تاريخ الأمم المتحدة ، فمنذ عشرين عاما مضت في هذه القاعة ذاتها ، اعتمدت منظمتنا بالاجماع اعلان حقوق الطفل ، على أساس اقتناع البشرية بأن عليها ان تقدم للطفل أفضل ما لديها . فأى شوط قطعناه خلال هذه السنوات العشرين ؟ وإلى أى مدى اقتربنا من الحاجات البدنية ، والأخلاقية ، والمادية ، والعاطفية لأولئك الذين سيقومون في عشرين سنة أخرى باتخاذ القرارات التي يتوقف عليها سلم وازدهار عالمنا وربما بقائه أيضا ؟

وفي العام الذي استرعى فيه الطفل انتباهنا بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الأمم المتحدة ، نجد الناس في بلدان ومجتمعات كثيرة وفي بيوت كثيرة في العالم أجمع يسألون أنفسهم لماذا بعد مرور عشرين عاما على ارساء هذه المبادئ ، ما زال الملايين من الأطفال بلا مسكن ، مرضى وجوعى ، ولماذا يهمل الكثير منهم ويستغلون ويظلمون ، ولماذا لا يستمع الى أصواتهم الا نادرا ؟ ولماذا لا تدخل رفاهيتهم في لب كل خطة للتنمية ؟

ومنذ مضي شهر واحد فقط ، فان هذه الجمعية درست مزيدا من العمل الدولي المطلوب لجعل الاعلان حقيقة شاملة . ان بعض الدول الأعضاء شعرت بأن اعلان المبادئ ليس له أثر ملمز ، ودعت الى جهاز زولي لمراقبة تنفيذه ، بينما رأى آخرون انه من الأفضل ان تتوفر له القوة المعنوية لبيان للنوايا مقبول عالميا ، وهو أفضل من اتفاقية تحتاج الى أعوام للتصديق عليها ، في حين يرى آخرون ان المبادئ العشرة الواردة في الاعلان يجب ان يتم توسيعها بحيث تستجيب بشكل أكثر تحديدا للواقع والممارسة اليومية .

ورغم اختلاف الآراء ، فقد ظهر من مناقشات الجمعية ، اعتراف عام بالحاجة الملحة لمزيد المعونة على أساس طارئ الى ملايين الأطفال في كل أركان العالم ، الذين ما زالوا يعانون من الجوع والمرض والظلم والاهمال . والواقع انه في هذه السنة الدولية للطفل ، فان العالم قد أصبح على وعي كما لم يكن في أى وقت مضى ، بالوعود الرسمية التي تقدمنا بها منذ عشرين عاما ، وهي ان الطفل ينبغي ان يتمتع بالحماية الخاصة ، ويجب ان يعطى الفرص والتسهيلات عن طريق القانون وغيره من

السبل لتمكينه من النمو جسمانيا وعقليا ومعنويا وروحيا واجتماعيا بأسلوب صحي وطبيعي وفي ظل ظروف من الحرية والكرامة .

دعونا نقرر اليوم مضاعفة جهودنا لترجمة هذه الأهداف النبيلة التي نص عليها الاعلان الى حقيقة عالمية ، حتى يمكننا ان نضع حدا ، وبلا رجعة للأوضاع المأساوية التي يعاني منها أطفال العالم

مواصلة نظر البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : تقرير اللجنة الجامعة المشكلة بقرار الجمعية العامة ١٧٤ / ٣٢

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود ان أشير باختصار الى مشروعات القرارات المتعلقة بالبند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال التي تم تقديمها في الجلسة العامة الحادية والستين بتاريخ ٩ تشرين الأول / نوفمبر ، وقد طالب مقدموها ان تحال خمس مشروعات قرارات منها وهي من A/34/L.16 الى A/34/L.20 التي تتناول فئات خاصة من الدول النامية ، الى اللجنة الثانية لمزيد من الدراسة تحت البند ٥٥ من جدول الأعمال .

هل لي أن أعتبر ان الجمعية العامة توافق على ذلك ؟

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف يحاط رئيس اللجنة الثانية علما بالقرار الذي

اتخذتوا .

مواصلة نظر البند ٢١ من جدول الأعمال

مسألة قبرص

(أ) تقرير الأمين العام (A/34/620 and Corr.1)

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/34/690)

(ج) مشروع القرار (A/34/L.40)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يرغبون في

تعديل تصويتهم قبل التصويت على مشروع القرار A/34/L.40 ، وأود ان أذكر الممثلين بأن الوقت المحدد

لتعديل التصويت ينبغي ألا يزيد على عشر دقائق ويجب ان يدلوا ببياناتهم من مقاعد هم .

السيد اندينو سالازار (السلفادور) (الكلمة بالاسبانية) : كما حدث في دورات سابقة للجمعية العامة ، فان السلفادور تؤيد أى مشروع قرار يهدف الى حل مرض لمسألة قبرص . وفي هذه المناسبة ، سنصوت لصالح مشروع القرار A/34/L.40 لأنه يبدولنا متوازنا للغاية في فقراتـه المختلفة سواء تلك التي وردت في الديباجة أو التي وردت في المنطوق . ومع ذلك ، فان ما يقلقنا هو ملاحظتنا انه رغم جهود الجمعية العامة ومجلس الأمن خلال أعوام طويلة ، فان المشكلة الخطيرة الموجودة في قبرص ما زالت بلا حل . وانه لما يشجعنا ان نلاحظ انه تحت رعاية الأمين العام الذى لا تكمل جهوده من أجل السلام والأمن الدوليين ، فقد تم التوصل الى اتفاق النقاط العشر هذا العام . ومع ذلك ، فانه مما يقلقنا ان بنود هذا الاتفاق لم تطبق ولم تنفذ .

ان السلفادور ترفض تماما احتلال كل أو بعض الأراضي بواسطة قوات أجنبية وسوف ترحب بانسحاب القوات الموجودة في أراضي قبرص بطريقة غير مشروعة منذ عدة أعوام . هذا هو تعليل تصويتنا المؤيد لمشروع القرار A/34/L.40 .

السيد إيبـرالـب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : انني ادرك بألم بالغ حقيقة ان ما سوف أذكره لن يؤثر في هذه المرحلة الاجرائية على التصويت الذى سوف نشرع فيه توا . ومع ذلك ، ففي تعليل تصويتي أشعر انه من واجبي ان أشير مرة أخرى الى النتائج الضارة التي سوف تترتب على اعتماد مشروع هذا القرار فيما يتعلق بمشكلة قبرص .

ان مشروع هذا القرار سبق أن قدمته مجموعة الاتصال لبلدان عدم الانحياز ، على أساس مشروع قدم اليها من جانب الوفد القبرصي اليوناني . ان مجموعة الاتصال رأت انه من المناسب اعتماد مشروع القرار القبرصي اليوناني كورقة عمل ، على أن تواصل اتصالاتها . ان مشروع القرار ما هو الا تكرار للقرار الذى اعتمده مؤتمر هافانا الأخير لدول عدم الانحياز مع بعض الاضافات الطفيفة . لقد كانت مجموعة الاتصال على صلة بوفدى القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في نيويورك مما يوضح في حد ذاته ان الطريق الوحيد لايجاد حل هو التفاوض والاتفاق بين الطائفتين في قبرص . وبالطبع فان وفد الدولة التركية المتحدة في قبرص لا يلتزم بأية حال بقرار اعتمد في هافانا لأن ذلك المؤتمر قد استمع الى طرف واحد في النزاع .

وبالتالي ، رفضوا التفاوض على مشروع القرار الحالي ، الذي يعتبر ابنا لقرار هافانا ، وأعلنوا انهم لن يلتزموا بأى قرار يعتمد هذا على هذا الأساس .

ان غرض الوفد القبرصي اليوناني من تقديم مثل هذا المشروع واضح - كما أشرت الى هذا في عدة مناسبات - ألا وهو ، تجنب أى تقدم نحو حل لمشكلة قبرص ، وتدويل القضية ، ومساندة نظام السيد كبريانو المنهار في قبرص عن طريق الدعم الدولي . ولقد اعترف السيد رولاندس صراحة للجميع ان هذه العصاة احتاجت الى عنصر جديد للتأييد على شكل لجنة للجمعية العامة كي تهتم - - - - -
الرأى العام للقبارة اليونانيين الذي بدأ يشعر بالاحباط والمضايقة من جراء تكتيكات نظام كبريانو الذي يفضل أن يعتمد عن المفاوضات ، ويلجأ الى الاستعراض في المحافل الدولية على هيئة ممثلين لدولة ذات سيادة وللحط من قدر تركيا والقبارة الأتراك .

اسمحو لي أن أؤكد مرة أخرى ان الوفد القبرصي اليوناني ، الذي يزعم انه يتحدث باسم " حكومة قبرص " انما يمثل فقط الطائفة القبرصية اليونانية ، ولا يستطيع بحال من الأحوال أن يتحدث باسم شعب قبرص ككل .

ان وفد بلادى يكنّ عظيم الاحترام والتقدير لأعضاء فريق الاتصال فرادى وجماعات ، ونأمل ان يتمكنوا من أن يطرحوا جانباً جميع اعتبارات تضامن عدم الانحياز ، وأن ينظروا للأمر من خلال مخطط النظام القبرصي اليوناني . وكما هو معروف ، فقد طلب من الجمعية العامة أن تمنح تأييدها لهذا التشدد . وهنا اسأل القبارصة اليونانيين : " لمانا كل هذا العناء ، اذا كنتم بقليل من الجهد يمكنكم أن تجعلوا الحل مستحيلاً ؟ " .

أود أن أذكر باختصار وعلى وجه التحديد ، بعض البنود البنيضة في مشروع القرار المقصود علينا : أولا الاشارة الى مؤتمر دولي في الديباجة ، هذا المؤتمر الذى لا يمكن أن يخدم أى غرض بناءً ، ثم الدعوة الى اتخاذ تدابير مناسبة وصالحة من جانب مجلس الأمن لتنفيذ القرارات العديدة وأخيراً تشكيل لجنة منبثقة عن الجمعية العامة ذات صلاحية غامضة ومستحيلة ، ولقد أعلنت الدولة التركية المتحدة لقبرص انها لن تتعامل مع مثل تلك اللجنة أو أية توصيات تصدر عنها .

ان الفقرة (١١) من مخطوق مشروع القرار تمثل جهداً متجدداً لتغيير اطار التوازن الحساس لتدخل مجلس الأمن في مسألة قبرص من خلال قوة حفظ السلم وبعثة الساعي الحميدة للأمين العام .

وهذه الفقرة ، اذا ما قرأت متصلة بالفقرة الخامسة من الديباجة التي تتضمن حكما متضاربا مع الحقائق السياسية المحيطة بالمسائل القبرصية ، غير مقبولة تماما بالنسبة للوفد التركي .

وكما اعترفت الجمعية العامة في قرارها ٣٢١٢ (د-٢٩) ، فان النزاع محصور بين الطائفتين . وبالنظر لهذه الحقيقة فانه منذ عام ١٩٧٤ لم تكن هناك اشارة الى ما يسمى " بحكومة قبرص " في قرارات الجمعية العامة حول المسألة القبرصية . وأية اشارة الى " حكومة قبرص " في اطار قرار الجمعية العامة حول مسألة قبرص تعتبر انكارا لحق الطائفة التركية في التفاوض على قدم المساواة ، وهذا مبدأ قد وضعته الجمعية العامة نفسها منذ أمد طويل . ومن غير المعقول ان نستبعد الطائفة التركية من قبرص للتفاوض من موقف ضعيف . ان مثل هذه الاشارة تتعارض أيضا مع الحقيقة انه ، كنتيجة للتطورات التي حدثت بعد الانقلاب السئ السمعة الذي وقع في ١٥ تموز/ يوليه عام ١٩٧٤ ، يوجد اليوم في قبرص ادارتان مختلفتان . ولقد اعترفت بهذه الحقيقة في ٣٠ تموز/ يوليه ١٩٧٤ القسوى الضامنة الثلاث وهي : تركيا ، واليونان ، والمملكة المتحدة في مؤتمر جنيف الأول الذي عقد في قبرص . ان الاشارة الى ما يسمى حكومة قبرص - وهي كيان غير موجود في نظرنا لا قانونا ولا ممارسة - هي مضللة ، نظرا لأن اتفاق الاطاريبين دنكتاش ومكاريوس المؤرخ ١٢ شباط/ فبراير ، قد وضع القواعد الأساسية لجمهورية اتحادية غير منحازة مزدوجة الطائفة والمنطقة . كما انه يتيح الفرصة لادماج الادارتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية .

أما الفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار ، فانها تتوخى تشكيل لجنة ذات اختصاصات غير محددة في حالة عدم احراز تقدم في المفاوضات . وهل من المعقول ان القبارصة اليونانيين أنفسهم سوف يحققون أى تقدم في المفاوضات حتى ٣١ اذار/ مارس ؟ انه من الواضح انهم سوف يعرقلون خطاهم عمدا لاقامة هذه اللجنة التي ستولد ميتة لأن الطائفة التركية لا تستطيع أن تتعامل مع مثل تلك اللجنة .

أما فيما يتعلق بالناحية الاجرائية للنقاش المتعلق بمشكلة قبرص فاننا نجد مرة أخرى ان النقاش قد تم في ظروف حيث طرف من الطرفين المتفاوضين ، ألا وهي الطائفة القبرصية التركية ، لم تستطع الاشتراك في المداولات على أساس متكافئ .

هذه بعض الأمثلة البسيطة لمجموعة المفالطات الواردة في اطار مشروع القرار . وعلى سبيل

المثال ، فان تشكيل اللجنة لا يأخذ في الاعتبار طلب الأمين العام بايجاد فترة سماح لمدة عام لتشكيل الأجهزة الفرعية للجمعية العامة (A/BUR/34/3, Para. 136).
وأخيرا ، فان وفد بلادي سوف يصوت ضد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40.
وهنا أطلب رسميا اجراء تصويت مسجل منفصل على الفقرة ١١ من المنطوق ، وعلى الفقرات ٣ ، ١٤ ، ١٥ من المنطوق أيضا معا .

وانني أوجه زداً أخيرا ، على الأقل لتلك الوفود التي ليست لديها تعليمات محددة ،
أن تصوت ضد مشروع القرار ، وبذلك تمتنع عن تقديم أى تأييد لمؤامرات النظام القبرصي اليوناني .

السيد خان (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : ان بنغلاديش قد أيدت باستمرار استقلال ، وسيادة وسلامة أراضي ، والوضع غير النحاز لجمهورية قبرص . ونحن ندرك أن البحث عن حل دائم وعادل لمشكلة قبرص قد عقدته مشكلات عميقة ذات طبيعة معقدة ومتشابكة للغاية ، وتمس العوامل الدستورية والأمنية والمسكرية والانسانية والاقتصادية والمناطفية . وبالنظر لهذا الموقف ، فقد اعتقدنا دائما ان الطريق الوحيد الطبيعي والمعترف به المتاح للمنظمة العالمية في بحثها عن حل ، هو التشجيع المستمر للمحادثات الداخلية للطائفتين تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة والقائم على اساس الحقوق الشرعية والأساسية للطائفتين القبرصيتين وفقا للاتفاقات التي توصل اليها الطرفين نفسيهما في اعترافهما بالحقائق الواقعة . ان هذين الاتفاقين ، ألا وهما اتفاق دنكاش-مكاربوس ذو النقاط الأربع ، المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ، واتفاق النقاط العشر لدنكاش وكبريانو في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ، قد هدفا الى اقامة جمهورية اتحادية مستقلة لقبرص مكونة من طائفتين وغير محازة وذات سلامة اقليمية كاملة . وقد رحبت بهما وأيدتهما الفالبية الساحقة للمجتمع الدولي . لذلك ، فان بنغلاديش تعتقد ان من واجب المجتمع العالمي أن يواصل وأن يشجع تلك الدفعة نحو التوصل الى حل متفق عليه بالبناء على العوامل الايجابية وبتشجيع استئناف المحادثات الثنائية للطائفتين .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 ينحرف وللأسف في بعض جوانبه عن تحقيق هذا الهدف ، فهو يتضمن عناصر تعقد أكثر ما تدفع على تحقيق هدفنا المشترك ، وهو التشجيع على اعطاء دفعة جديدة نحو حل مقبول . وهكذا فان الفقرة (١١) من المنطوق تشكل ضغطا

زمنيا مفروضا سيكون أثره افساد التقدم بدلا من تشجيعه ، طالما ان صياغتها تقوم على الطابع العقابي . كما ان الفقرة ١٢ من الخنطوق سيكون لها نفس الأثر . كذلك فان الاقتراح بتوسيع نطاق المفاوضات بحيث تتعدى القاعدة الأساسية للمحادثات بين الطائفتين سيؤدي الى مضاعفة الضغوط السلبية المذكورة في مشروع القرار . وهذا ينبع منطقيا من حقيقة ان الأمين العام نفسه مكلف بمواصلة المحادثات فيما بين الطائفتين . كما ذكر في الفقرة ٣٢ من تقريره حيث أعرب عن استعداده للدعوة الى استئناف المحادثات على اساس الاتفاق ذي النقاط العشر في تاريخ لا يتعدى كانون الثاني /يناير ١٩٨٠ ، (A/34/620) . لذلك ، فان المقترحات الواردة في الفقرات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من نطاق مشروع القرار تبدو انها تحد من فاعلية مبادرة الأمين العام حيث ان هذه الفقرات مشروطة بافتراض فشل هذه الخطوات .

لهذه الأسباب فان بنغلاديش ليست في موقف يسمح لها بالتصويت لصالح مشروع القرار .

السيد زعيبي (المغرب) (الكلمة بالفرنسية) : ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة

A/34/L.40 يحوى أفكارا ومبادئ نوّيدها تماما . واننا ما برحنا نوّيد بكل قوة حق جمهورية قبرص في السيادة الكاملة ، وفي الاستقلال ، وفي وحدة الأراضي ، والسلامة الاقليمية . ومع ذلك ، فاننا نعتقد أن اعتماد الجمعية العامة لمثل هذا المشروع من شأنه أن يعرقل عملية التفاوض بين طائفتي الجزيرة ، ومن شأنه أيضا أن يعطل بلا فائدة نجاح المفاوضات الدائرة .

ان المجتمع الدولي قد رحب بالغ الترحيب بالاتفاق الذي النقاط العشر الذي تم التوصل اليه في ١٩ ايار/مايو الماضي بفضل الجهود الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة والنوايا الطيبة للطائفتين . ان وفدنا يمتدّد تماما أن الجمعية العامة يتعين عليها أن تشجع توفير جو ملائم لمواصلة المباحثات بين الطائفتين القبرصيتين وألا تعمل على الأضرار بفرض التوصل الى حل دائم وعادل لمشكلة قبرص . ومن أجل ذلك ، فان وفدنا سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار المذكور .

السيد شميد (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : خلال مناقشات مسألة قبرص فسي

دورات الجمعية العامة ، فان وفد بلادي قد أتاحت له الفرصة لكي يكرر تأييد النمسا الكامل لسيادة واستقلال ووحدة أراضي جمهورية قبرص . ورغم بعض التحفظات فيما يتعلق بصياغة بعض الفقرات ، فان وفد بلادي قد صوت دائما في صالح مشروعات القرارات التي قدمت لهذه الجمعية والتي تحاول تحقيق هذه الأهداف .

ان النمسا من بين البلدان التي تشترك بصورة كبيرة في قوات حفظ السلام في قبرص --- طريق وضع قوات عسكرية تحت تصرف الأمم المتحدة وقوات شرطة ومستشفى وعاملين في المستشفيات ، وهذا تكون النمسا قد ترجمت هذه الكلمات الى أعمال . وقد لاقى كثير من جنود النمسا حتفهم في حفظ السلام والقيام بدور الأمم المتحدة في هذه الجزيرة . وانني أعتقد أن بلادي تلتزم بالأهداف الواردة في مشروع القرار .

واننا نعتقد بحزم ، أن أفضل طريق لاعادة وحدة أراضي جمهورية قبرص هو الاستمرار في الجهود الدبلوماسية الدؤوبة ، مثل تلك التي يبذلها الأمين العام ومعاونوه من أجل الجمع بين الطائفتين اللتين تسكنان هذه الجزيرة . ودون موافقة السكان لن يكون هناك سلام دائم في قبرص .

وفي رأينا ، أن بعض العناصر الواردة في مشروع القرار A/34/L.40 لا تحقق هذا الهدف ، وبصفة خاصة فان وفد بلادي يعارض تشكيل لجنة جديدة كما هو وارد في الفقرة ١٣ ، وفي الفقرة ١٥ من المنطوق . واننا نشعر بأن مثل هذه اللجنة سوف تعوق بدلا من أن تسهل العملية الصعبة لاعادة الثقة المتبادلة والتعاون بين طرفي هذا النزاع ، وبالتالي فاننا سوف نصوت ضد هاتين الفقرتين اذا ما طرحنا للتصويت المنفصل ، وانا ما يقينا ضمن مشروع القرار ، فسوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل .

وباستثناء هذا الاعتراض الجوهرى ، لدينا بعض الاعتراضات أيضا على الفقرة ١١ التي تتعلق بالعمل الذى يقوم به مجلس الأمن ، وسوف نمتنع عن التصويت عليها . وأخيرا ، فاننا نشك في جدوى عقد مؤتمر دولي بشأن قبرص في الوقت الحاضر حيث أنه ليست هناك اشارة الى اشتراك جميع الأطراف المعنية في الفقرة الرابعة من الديباجة .

السيد على حميدان (الامارات العربية المتحدة) : لقد دأبت دولة الامارات

العربية المتحدة في السنوات الماضية على التصويت لصالح مشاريع القرارات الخاصة بقضية قبرص ، وذلك تمشيا مع اعتقادنا بأن تلك المشاريع كانت تتضمن الأسس اللازمة لحل تلك القضية حلا سلميا عادلا يضمن للدائفتين ، التركية واليونانية ، حقوقهما ويمكنهما من التعايش السلمي في الجزيرة بشكل يضمن لقبرص سيادتها ، ووحدة أراضيها ، وعدم انحيازها .

وانا كان تصويتنا سيختلف هذا العام عن الأعوام السابقة ، فذلك لأننا نعتقد بأن بعض فقرات القرار المطروح للتصويت الآن ، وخاصة الفقرات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، تشكل بعض الصعوبات في نظرنا للوصول الى حل تفاوضي ، بل وقد تقيد من جهود الأمين العام للوصول الى هذا الحل المنشود .

لذلك ، فاننا وبكل أسف سنصوت بالامتناع على مشروع القرار المطروح . ونحن نريد أن نؤكد ما ذكرناه في البداية بأن هذا التصويت يجب ألا يسفهم بأنه تفسير في موقفنا المبدئي من هذه القضية .

السيد كاماندا (زائير) (الكلمة بالفرنسية) : أود أن أقول أن جمهورية زائير قد

أيدت دائما جهود الأمين العام من أجل انجاح المفاوضات بين الطائفتين القبرصية والتركية مما يسمح

لقبرين باستعادة السلام والاستقرار والوحدة . ومن ناحية المبدأ والفلسفة ، فاننا ضد تدويل النزاعات المحلية عن طريق العناصر الأجنبية التي تهدف الى زيادة التوترات الداخلية مدفوعة السي ذلك بمصالح أنانية بدلا من الاهتمام بتطبيق مصالح الشعوب المعنية .

ان الدعوة الى مؤتمر دولي بشأن قبرين ستكون في رأينا بمثابة فتح لباب تدويل النزاع . وبالتالي ، فاننا نرى أنه لا يمكن في اطار المحادثات الدائرة بين الطائفتين في قبرين أن نفرض أسلوبا أو وسيلة يرفضها أحد الأطراف بالفعل . ويبدو لنا أن تشكيل لجنة مخصصة تكون مكلفة بالتشاور مع الأمين العام لتيسير انجاح المفاوضات بين الطائفتين وتشجيع تطبيق جميع القرارات ذات الصلة المتعلقة بقبرين ، والتوصية باجراءات في هذا الشأن ، قد يكون أمرا غير مقبول الا من طرف واحد من الأطراف . فكيف يمكننا ان نأمن أن نتصور أن لجنة بهذا الشكل يمكن أن تحقق المهمة التي ستوكل اليها ؟ .

اننا نعتقد أن الأسلوب في علاج هذه المشكلة يفرض علينا أن نكون واقعيين . وبالإضافة الى ذلك ، فان الخلط المميز بين الأعمال التي ننتظرها من الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة واللجنة المخصصة المزمع تشكيلها ، لا يبدو لنا واضحا بما فيه الكفاية ، وان هذا الخلط في حد ذاته قد يكون ضارا للبحث عن حل مفيد وفعال .

وبينما نعطي أولوية لجهود اللجنة المخصصة المقترحة على جهود الأمين العام ، لا بد من الاعتراف بأنه سيكون من الصعب على اللجنة المخصصة أن تعمل دون معاونة وتأييد الأمين العام وفاء لمهامها . وفي رأينا أن كل هذا يمكن أن يؤدي بنا الى صيغة نعتقد أنها قد تخلق في المستقبل القريب مشاكل للقبارصة لا لزوم لها .

وعلاوة على ذلك ، فإنه يبدو لنا أن هناك نوعا من التناقض فيما بين الفقرة ١١ من المنطوق التي توصي مجلس الأمن بدراسة اتخاذ جميع الاجراءات العملية المنصوص عليها في الميثاق لتطبيق القرارات الخاصة بقبرص وبين الفقرات ١٢ ، ١٣ ، ١٤ و ١٥ التي تدعو للجنة المخصصة التي تيسير المفاوضات فيما بين الطائفتين اذا ما أشار الأمين العام في تقريره الى أن المفاوضات على أساس اتفاق ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ لم تؤد الى شيء .

وفي رأي وفدنا ، ليس أمامنا الا بديلان : فاما أن يقع على مجلس الأمن اتخاذ المبادرة باعتماد تدابير من تلك التي ينص عليها الميثاق وفي هذه الحالة سيكون من غير الضروري تشكيل لجنة مخصصة ، واما أن تشكل اللجنة المخصصة لتسهيل اجراء هذه المفاوضات ولن يطلب من مجلس الأمن ، أثناء هذه المفاوضات ، اتخاذ التدابير العملية المناسبة طبقا لميثاق الأمم المتحدة . وأخذا في الاعتبار الافتقار الى الوضوح وجميع هذه التناقضات ، فاننا مقتنعون بأن مشروع القرار A/34/L.40 ، الذي على وشك أن يطرح للتصويت ، لن يساعد في التعجيل بالجهود من أجل تسوية مناسبة لمسألة قبرص . لكل هذه الأسباب سوف تمتنع جمهورية زائير عن التصويت على مشروع القرار بأسره .

السيد أبو النصر (عمان) : لقد صوّت وفد عمان في صالح القرار الذي اتخذته

الجمعية العامة في الدورة الماضية بشأن مسألة قبرص . وهذا الموقف ينبثق عن احترامنا لمبادئ الميثاق التي تنص على عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية أو الاستيلاء على الأراضي بالقوة وتأييد المجموعة الدولية لسيادة جمهورية قبرص ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعدم انحيازها والمطالبة بوقف كافة أشكال التدخل الأجنبي في شؤونها .

كما نود في هذه الدورة أيضا التصويت لصالح مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/34/L.40 والذي يتضمن كثيرا من المبادئ السابق الإشارة اليها ، لولا وجود بعض فقرات في المشروع نعتقد

(السيد أبو النصر، عمان)

انها لن تسهل ، بل قد تعقد ، المحادثات بين الطائفتين . ولذا يجد وفد عمان نفسه مضطرا ، للأسف ، للامتناع عن التصويت على المشروع المطروح أمامنا اليوم .

السيد رولا نديس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : لماذا أطلب من السادة المندوبين

التصويت من أجل قبرص ؟ سوف أعطيكم سببا بسيطا ولكنه في نفس الوقت أساسي للغاية . ان قبرص هي بلد تحت الاحتلال ، ان قبرص هي بلد تم غزوه ، وهذا الاحتلال تم ضد القانون الدولي وضد العدالة الدولية . وعلى ذلك فانه عن طريق ادانتكم غزو تركيا لقبرص فانكم تؤيدون العدالة . ولكن هناك فائدة أخرى لمثل هذا التصويت ، لأن ما يحدث في قبرص يمكن أن يحدث في أى بلد آخر . ولذلك فانه عن طريق ادانة الظلم والعدوان ، فانكم في واقع الأمر تضمنون رادعا ضد الغزو المحتمل لبلد من بلادكم يوما ما .

ولكن اسمحوا لي أن أتناول نقطة أخرى . لقد استمعنا الى ممثل تركيا في يوم سابق يحاول أن يعطي انطباعا بأننا سعداء بالموقف الحالي وأننا لا نود ايجاد حل لمشكلة قبرص ، واننا سعداء بوجود الجيش التركي في قبرص . لقد كان هذا هو منطقهم . ولقد حاول أيضا أن يقول ان قوات الغزو في قبرص هي ببساطة قوات لحفظ السلام أو قوات أمن . هذه هي النقاط المعروضة عليكم ، ان امامكم الآن عينة أو مذاقا للمنطق التركي ، وهذا هو ما تجابهه في المحادثات بين الطائفتين ، هذا هو نمط المنطق الذي نواجهه . ولا عجب اننا ، بمثل هذا المنطق ، لم نحقق أى تقدم في المفاوضات بين الطائفتين . اذا قال لكم أحد انكم ستكونون سعداء عندما تجدون أرمين في المائة من بلدكم تحت الاحتلال ، هل يمكن أن يكون هذا معقولا ؟ هذا هو المأزق في قبرص . انني أوجه نداء أخيرا قبل أن يبدأ التصويت ، وهو انني أناشدكم جميعا أن تصوتوا من أجل قبرص ، ان تصوتوا في صالح مشروع هذا القرار لأنكم عندما تصوتون من أجل قبرص فانكم تصوتون من أجل العدالة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن أن وفود بربادوس ، غانا ونيجيريا قد

أصبحت من الوفود التي تبنت مشروع القرار A/34/L.4 .

وقبل أن تتخذ الجمعية قرارا بشأن مشروع هذا القرار ، فانني أود أن أشير الى الفقرة

١٣ من منطوق المشروع والتي تنص على ما يلي :

" تأذن لرئيس الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ، اذا ما أفاد الأمين العام في تقريره بعدم احراز تقدم في المفاوضات المذكورة أعلاه ، بأن يعين لجنة مخصصة تتألف مما لا يزيد عن سبع دول أعضاء " . (A/34/L.40)

ولقد أبلغت بأن تعيين مثل هذه اللجنة المخصصة لن تكون له آثار مالية فيما يتعلق بأنشطتها وخدماتها في المقر . ومع ذلك اذا ما أصبح ضروريا للجنة أن تنتقل وأن تسافر فسوف تكون هناك تكاليف اضافية ضمن المبلغ الذي لم يتم اتخاذ قرار في شأنه بعد . ان أية اعتمادات اضافية قد تصبح ضرورية في هذا الخصوص ، سوف تبلغ الى الجمعية العامة في سياق تقارير الأداء عن ميزانية ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

والآن سوف نشرع في التصويت . وقد طلب اجراء تصويت منفصل بشأن الفقرتين ١١ و ١٢ من المنطوق كل على انفراد ، وعلى الفقرات ١٣ ، ١٤ و ١٥ معا .

وحيث أنه لا يوجد اعتراض على المشروع في التصويت على هذه الفقرات بشكل منفصل ، فسوف نبدأ في التصويت على الفقرة ١١ من المنطوق. وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، جامايكا ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،

سان تومي وبرينسيبي ، سان لوسيا ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ،
سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، ارنغندا ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا
العليا ، أوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بنغلاديش ، جيبوتي ، اندونيسيا ، اسرائيل ، ملديف ، موريتانيا ،
باكستان ، المملكة العربية السعودية ، تركيا ، الولايات المتحدة الأمريكية ،

المتصنون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، امبراطورية افريقيـا
الوسطى ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ،
جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ،
لكسمبرغ ، ماليزيا ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ،
البرتغال ، قطر ، السنغال ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، السودان ،
سورينام ، السويد ، تايلند ، توغو ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ،
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، اليمن ، زائير .
اعتمدت الفقرة ١١ من المنطوق بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل ١٠ ، وامتناع ٤ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نصوت الآن على الفقرة ١٢ من مشـروع

القرار A/34/L.40 ، ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، جامايكا ، اليابان ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليجيريا ، مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، باراغواي ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ، سان لوسيا ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، سرى لانكا ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تكامرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوفوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بنغلاديش ، جيبوتي ، اندونيسيا ، ملديف ، موريتانيا ، باكستان ، السلطنة

العربية لسعودية ، تركيا ،

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، امراطورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ،

فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، اسرائيل ،

ايطاليا ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ،

البرتغال ، قطر ، ساموا ، السنغال ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ،
السويد ، توفو ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليمن ،
زائير .

اعتمدت الفقرة ١٢ من مشروع القرار A/34/L.40 بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل ٨ أصوات ، وامتناع

٣٤ عن التصويت

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف ننتقل الآن الى التصويت على الفقرات ١٣ ،
١٤ و ١٥ معا من مشروع القرار A/34/L.40 . ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ،
بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية
الدومينيكية ، اكوادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ، فينيا -
غينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، جامايكا ،
كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،
مدغشقر ، ملاوي ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،
نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ،
باراغواي ، بيرو ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان توماس -
وبرينسيبي ، سان لوسيا ، سيشيل ، سيراليون ، سرى لانكا ، سوازيلندا ،
الجمهورية العربية السورية ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا
الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ،
زامبيا .

المعارضون : النمسا ، بنغلاديش ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، جمهورية
المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ،
ملديف ، موريتانيا ، هولندا ، النرويج ، باكستان ، المملكة العربية
السعودية ، السويد ، تونس ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، امراطورية افريقيا الوسطى ، تشاد ، كولومبيا ، جيبوتي ، مصر ،
السلفادور ، فرنسا ، غابون ، غامبيا ، اسرائيل ، اليابان ، ماليزيا ،
المغرب ، نيوزيلندا ، عمان ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، السنغال ،
سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سورينام ، تايلند ، توفو ، الامارات
العربية المتحدة ، جمهورية الكامرون المتحدة ، اليمن ، زائير .

اعتمدت الفقرات ١٣ ، ١٤ و ١٥ معاً من مشروع القرار A/34/L.40 بأغلبية ٨٣ صوتاً مقابل

٢٣ صوتاً ، وامتناع ٣٠ عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف نصوت الآن على مشروع القرار A/34/L.40 ككل .

ولقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، بربادوس ، بنن ،

بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ،

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، تشاد ، شيلي ،

الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الدومينيكية ،

اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا

فينيا ، فينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ،

جامايكا ، كينيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، مدفشقر ، ملاوى ، مالي ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ،
 موزامبيق ، نيبال ، نيكارافوا ، النيجر ، نيجيريا ، بنما ، بابوا فينييا ،
 الجديدة ، باراغواى ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،
 سان تومي وبرينسيبي ، سان لوسيا ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ،
 سنغافورة ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية
 العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، جمهورية
 اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
 اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، يوفوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بنغلاديش ، جيبوتي ، باكستان ، المملكة العربية السعودية ، تركيا ،
المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، امراطورية افريقيا الوسطى ، الدانمرك ،
 فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اندونيسيا ،
 ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ،
 موريتانيا ، المغرب ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، عمان ، البرتغال ،
 قطر ، الصومال ، اسبانيا ، السويد ، تونس ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ،
 اليمن ، زائير .

اعتمد مشروع القرار A/34/L.40 بأغلبية ٩٩ صوتا مقابل ٥ أصوات ، وامتناع ٣٥ عن التصويت .

(قرار ٣٠ / ٣٤) .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن الممثلين الذين طلبوا أن يتحدثوا لتعليق

تصويتهم بعد التصويت .

السيد شيليو (رومانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد رومانيا قد عرض خلال المناقشات

الدائرة بشأن القضية القبرصية ، وجهة نظر الحكومة الرومانية حيال التسوية العادلة والدائمة بالسبل
 السلمية للموقف في قبرص ، وذلك على أساس ضمان الاستقلال والسلامة الاقليمية والتعايش السلمي بين
 الطائفتين القبرصيتين .

وكما أوضحنا خلال المناقشات ، فان الحكومة الرومانية على قناعة راسخة بأن السبيل الوحيد الواقعي نحو تسوية عادلة ودائمة للقضية القبرصية يتمثل في المفاوضات بين الطرفين المعنيين بصورة مباشرة ، وذلك في روح من النوايا الطيبة . ان هذه المفاوضات تتضمن الأسس السليمة لاجرائها بنجاح ، وأعني بذلك الاتفاق الذي النقاط العشر الذي صدر في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٩ ، ولقد أشادت رومانيا بهذا الاتفاق على أساس أنه خطوة هامة في الجهود الرامية الى التسوية السلمية لمشكلة قبرص .

ان القرار الذي اعتمده الجمعية العامة ، والذي قامت بوضعه مجموعة من دول عدم الانحياز ، يتضمن نداء* يدعو الى استئناف المحادثات بين الطائفتين دون ابطاء تحت رعاية الأمين العام . كما أننا نعتبر أيضا أنه من الأهمية بمكان أن الجمعية العامة قد أكدت من خلال القرار ذاته تأييدها الكامل لاستقلال وسيادة والسلامة الإقليمية ووحدة وعدم انحياز جمهورية قبرص ، وكذلك أكدت تأييدها للاتفاق الذي النقاط العشر الصادر في ١٩ آيار/مايو ١٩٧٩* .

ونظرا للاعتبارات التي أشرت اليها آنفا ، فان وفد رومانيا قد صوت لصالح اعتماد هذا القرار . ويحدونا بالغ الأمل في أن المفاوضات سوف تستأنف في أقرب وقت ، وأنها سوف تفضي الى اتفاقات مقبولة من الطرفين . ان هذا ، في الوقت نفسه ، يفيد بالمصالح الحيوية للشعب القبرصي وبالمصالح المتعلقة بالتعاون والسلام في البحر الأبيض المتوسط وفي البلقان وفي أوروبا بأسرها .

السيد باليهتا (البانيا) (الكلمة بالفرنسية) : ان الموقف المبدئي لجمهورية

البانيا الشعبية الاشتراكية حيال قضية قبرص معروف تماما . وفي الآونة الراهنة ، فان وفد بلادى يود فقط أن يذكر ببعض الاعتبارات التي استرشدنا بها ابان التصويت على مشروع القرار A/34/L.40 . ان وفد البانيا لا يزال يبقى على التحفظات التي أبدأها بشأن بعض الفقرات الواردة في المشروعات التي اعتمدت في السنوات السابقة من حيث أن هذه الفقرات قد تم تناولها من جديد في القرار الراهن .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد نايق (باكستان) .

اننا نود أن نوكد من جديد على أن شعب البانيا وحكومته ما برحا ينشدان أن تتم تسوية مشكلة قبرص دون ابطاء وبصورة عادلة ونهائية تتفق ومصالح شعب قبرص من الطائفتين ، وذلك في ظل السلام والاستقرار في المنطقة . ان قناعتنا هي أن شعب قبرص وحده هو الذي يستطيع أن يحل أموره دون ما تدخل من الخارج . اننا نعتقد أن ارساء دعائم التفاهم المتبادل والثقة والانسجام بين الطائفتين ، هو الطريق الأكيد نحو تسوية مشكلة قبرص . ولذلك فاننا نحيي كل مسعى من شأنه أن يحقق هذا الغرض .

ومن هذا المنطلق ، فان وفد البانيا يود أن يقول اننا لا نستطيع تبني الفكرة الرامية الى تدويل مسألة قبرص كما ورد في نص القرار . اننا نعترض على مثل هذا التدويل المحتمل ، كما أننا نود أن نصرح بأن البانيا كانت ومازالت تحبذ تسوية مشكلة قبرص من قبل الطرفين المعنيين بصورة مباشرة مع قطع الطريق على كل تدخل من قبل القوى الامبريالية .

ومن أجل هذه الاعتبارات ، فان وفد البانيا لم يشارك في التصويت الذي جرى بشأن مشروع القرار A/34/L.40 .

السيد أندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : تشعر استراليا بقلق عميق ازاء الوضع الماساوى الذى استمر ، لوقت طويل ، في قبرص . وقد انعكس هذا القلق ، بشكل عملي ، في اشتراكنا في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وفي اسهامنا في التخفيف عن النازحين . وأود أن أضيف أن بلادى تهتم اهتماما خاصا بمشكلة قبرص لوجود عدد كبير من القبارصة اليونانيين والأترك المستوطنين في استراليا .

ولقد تابعنا ، باهتمام كبير ، المحادثات بين الطائفتين والتي جرت تحت رعاية الأمين العام . ونحن نرغب في الاشارة بعمل الأمين العام والعاملين معه لجهودهم الرامية الى حل هذه المشكلة المعقدة . ونعتقد انه في ظل الوضع الحالي ، فان هذه الجهود توفّر أكثر الطرق واقعية لتحقيق التسوية .

لقد امتنع وفدى عن التصويت على الفقرة ١١ والفقرات من ١٣ الى ١٥ ، وعلى مشروع القرار A/34/L.40 ككل . ولقد فعلنا ذلك بسبب الأهمية التي توليها استراليا لاستئناف مبكر للمحادثات بين الطائفتين عن طريق المساعي الحميدة للأمين العام ، وبسبب أملنا في أن تدخل الطائفتان في هذه المحادثات بطريقة بناءة يكون من شأنها أن تؤدى الى تقدم حقيقي نحو تعايش فيما بينهما ، في اطار استقلال ووحدة أراضي البلاد .

السيد كاميل (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد امتنعت الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.40 ، وهي لا تستطيع أن تؤيد الفقرات ١٣ ، ١٤ و ١٥ من المنطوق والتي تنص على تعيين لجنة مخصصة تابعة للجمعية العامة .

لقد ذكر السفير كيتنغ من ايرلندا ، في بيانه أثناء المناقشة العامة لمسألة قبرص نيابة عن الدول التسع ما يلي :

” لقد عبّرنا باستمرار عن رأينا المشترك بأن المفاوضات المباشرة بين الطائفتين المعنيتين فقط هي التي يمكن أن تؤدى الى تسوية تضمن وحدة أراضي واستقلال وسيادة جمهورية قبرص ” . (A/34/PV.71,p.16)

لقد رحبت الدول التسع باستئناف المفاوضات المباشرة أثناء العام الأخير ، والتي نهض الأمين العام بدور كبير في تحقيقها . وقد أولت أهمية كبيرة لمواصلة الأمين العام لمسايعه الحميدة ، وذلك في الاطار الذي تم انشاؤه . وترى الدول التسع أن اقتراح تكوين لجنة خارج هذا الاطار يعتبر خطوة الى الوراء لا تساعد على المفاوضات ، ولا على استئناف المفاوضات المتعلقة " بطريقه مجدية وبناءة وتستهدف تحقيق نتائج " ، كما ورد في نص مشروع القرار ذاته . وعلى ضوء تأييدنا القوي لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين يجب النظر الى تصويتنا . ونحن نعترف بالنوايا الحسنة التي حدثت بالمشاركين في تقديم مشروع القرار الى تقديم اقتراحهم . ونعبر عن أملنا في أن تحظى جهود الأمين العام الواردة في الجزء الرابع من التقرير المقدم الى الجمعية العامة (A/34/620) بتأييدها الأكيد .

ونحن نشعر جميعا بقلق واهتمام بحل سريع يحقق مصالح الطائفتين ، وهدفنا الأولي هو تحقيق هذا الحل . وقد أحاطت الدول التسع علما بأن ممثل الجزائر عند تقديمه لمشروع القرار قد أوضح أن الاقتراح المشار اليه في الفقرة ١٠ من المنطوق ، هو ذلك الذي تقدم به الرئيس كبريانو ؛ والذي يدعو الى تجريد جمهورية قبرص من السلاح . كما أحاطت علما بأن مسألة التجريد من السلاح ، واردة في النقطة السابعة من بيان أيار/مايو ١٩٧٩ .

كذلك ، فقد امتنعت الدول التسع عن التصويت على الفقرة ١١ التي تعتبرها غير مناسبة . كما أن الدول التسع قد امتنعت عن التصويت على الفقرة ١٢ بصرف النظر عن أهمية الفقرة ذاتها ، ولكن بالنظر الى الفقرات التالية من ١٣ الى ١٥ التي لم تكن قادرة على تأييدها .

السيد هوسون (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان فرنسا التي صوتت حتى وقتنا

هذا في صالح مشروعات القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة بشأن قبرص لم تكن - لسوء الحظ - قادرة على أن تفعل نفس الشيء اليوم . ويبدو لنا أنه من شأن العديد من النقاط الواردة في مشروع القرار الذي اعتمد اليوم ، أن تعرقل مستقبل تسوية تقوم على التفاوض بالنسبة الى مسألة قبرص . وفي هذا الصدد ، نستطيع أن ندلي ببعض التحفظات التي تتعلق بالاجراءات الجديدة المدرجة في النص المطروح علينا . وانا كانت حكومة بلادي قد عبرت عن استمداها لبحث أي اجراء مسن شأنه ايجاد حل ، فانه من الطبيعي أن هذه التدابير ينبغي أن تحظى بالقول مسن جانبا للأطراف المعنية جميعا .

ولا بيد ولنا أن انشاء اللجنة المخصصة لقبرص في الوقت الحاضر سيكون من شأنه أن يفتح الطريق لاحتراز تقدم ملموس نحو التسوية . وعلى العكس من ذلك ، فان هذه اللجنة سوف تؤدي الى اعاقاة الصلاحيات التي عهد بها الى الأمين العام وبالتالي تؤدي الى وقف نهائي للمفاوضات . والمعروف أن فرنسا لا تزال تلتزم بتسوية تقوم على التفاوض بين الطائفتين . ان مثل هذه التسوية ينبغي أن تضمن سيادة واستقلال وسلامة أراضي قبرص ، وقد ذكرنا بذلك في مرات عديدة ، وهذا أمر ضروري بالنسبة لينا . وفي هذا الشأن ، فان كلمة " وحدة " الواردة في الفقرة ١ من المنطوق ، تعني بالنسبة لوفد بلادى أنه ليست هنالك سوى دولة واحدة لقبرص ، أيضا كان هيكلها الدستوري مستقبلا . ولهذه الأسباب ، فقد امتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروع القرار الصادر في الوثيقة .

A/34/L.40

ونحن نأسف لأن الجانب التركي لم يبذل كل الجهود لاستئناف المفاوضات بين الطائفتين . وقد لاحظنا في الواقع أنه وضع الصوائق في طريق المباحثات عشية الاتفاق الذي تم بين الطائفتين في ١٩ أيار/مايو الماضي .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد أيدت نيوزيلندا مشاريع القرارات المتعلقة بقبرص ، في الماضي ، وللأسف فانها اضطرت الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/34/L.40 هذا العام . ولقد فعلنا ذلك لأننا لانعتقد أن ادراج اقتراحات جديدة في الفقرات من ١٣ الى ١٥ من المنطوق ، يوثر أسلوبا بناء للتوصل الى حل لمشكلة قبرص . ولقد أوضح وفدى باستمرار أن المبادئ الثلاثة الأساسية المذكورة في قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د - ٢٩) وهي : انسحاب القوات ، وعودة اللاجئين ، والتفاوض من أجل التوصل الى تسوية ، توفر الاطار لحل عادل لمشكلة قبرص . كذلك ، فلقد عبرنا عن رأينا باستمرار في أن أفضل أمل للتوصل الى تسوية تقوم على التفاوض ، يكمن أساسا في دخول الطائفتين في مفاوضات جوهريّة مباشرة ، وتشيد حكومتي بجهود الأمين العام في هذا الشأن .

وترحب نيوزيلندا بالاتفاق الذي النقط العشر الذي توصل اليه الرئيس كبريانو والسيد دنكاش في ١٩ أيار/مايو ، واستئناف المحادثات بين الطائفتين تبعا لذلك . ومن دواعي الأسف الشديد

أن المحادثات قد توقفت بعد أربع جلسات فقط . ورغم ذلك فان نيوزيلندا لا تزال تعتقد أن مفتاح التقدم يكمن في استئناف المحادثات بين الطائفتين على أساس الاتفاق ذي النقاط العشر . ولذلك ، فإنه من المهم في رأينا ، أن أية مبادرات للتوصل الى حل لمشكلة قبرص ينبغي ألا تنال من جهود الأمين العام ومن ضرورة استئناف المحادثات بين الطائفتين .

وأخيرا ، يود وفدي أن يكرر مرة أخرى تشككه في أن صيغة الفقرة ١١ يمكن أن تؤدي الى التوصل الى حل لمشكلة قبرص .

السيد برغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان السويد قد أيدت باستمرار القرارات الخاصة بقبرص، على مدى السنين . كذلك فاننا نؤيد الجزء الأساسي الخاص بأهداف ومبادئ مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.40) المطروح أمامنا في الجمعية . ومن أجل ايجاد حل سياسي لمشكلة قبرص ففي رأينا انه من المهم بمكان أن تستأنف المفاوضات المتوقفة بين الطائفتين في الجزيرة . ولقد أعرينا عن وجهة نظرنا هذه عدة مرات كان آخرها في بياننا حول مسألة قبرص خلال المناقشة في الجلسات العامة في الأسبوع الماضي .

ان مشروع القرار المطروح علينا يتضمن بعض الإضافات بالمقارنة الى القرارات السابقة . هذه الإضافات من شأنها تعقيد الهدف الأساسي ، وهو استئناف المفاوضات . وينطبق هذا بصفة خاصة على الفقرات من ١٣ الى ١٥ من المنطوق والخاصة بتمهين لجنة . اننا نخشى ألا تكون هذه اللجنة بناءً ودشمة بل وان تعوق امكانيات الأمين العام لاستخدام مساعيه الحميدة من أجل استئناف المفاوضات بين الطائفتين .

لهذا السبب فقد امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار (A/34/L.40) .

السيد بنيس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.40) لأن به فقرات يبدو لنا انها لا تؤدي الى حل للمشكلة . فمارلنا نعتقد أن أي حل لا بد أن يقوم على أساس استئناف المحادثات بين الطائفتين وذلك في إطار الجهود المبدولة حتى الآن من جانب الأمين العام . ورغم هذا الامتناع فان وفد بلادي يود أن يسجل تأييده الحاسم لسيادة واستقلال وسلامة أراضي ووحدة جمهورية قبرص . كما نود أن نشير الى أن امتناعنا عن التصويت لا يعني بأي شكل حدوث أي تضيير في موقف بلادي بشأن هذا الموضوع .

السيد بستين (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان فنلندا ما برحت تؤيد القرارات التي اعتمدت في السنوات الاخيرة من قبل الجمعية العامة حيال مسألة قبرص . لقد فعلنا ذلك لأننا كنا نؤيد الاهداف التي اكدت عليها هذه القرارات وهي : سيادة واستقلال والسلامة الإقليمية ووحدة وعدم انحياز جمهورية قبرص ، والدعوة للانسحاب الفوري لكافة القوات الاجنبية من جمهورية

قبرص والتسوية السلمية لهذه المسألة . ان فنلندا من ناحيتها ، حاولت أن تسهم بصورة طموسة في تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال المشاركة في قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ البداية . اننا نؤمن أن أفضل سبيل للتوصل الى حل يتمثل في استئناف المفاوضات بين الطائفتين تحت رعاية الأمين العام وممثله الخاص في الجزيرة . وان وفد فنلندا يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يشيد بالجهود الدائبة التي بذلها الأمين العام للعمل على استمرار المفاوضات .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الذي اعتمده الجمعية العامة الآن ، فان لدينا بعض الشكوك الحقيقية حول الجهاز الجديد الذي يتخذ شكل لجنة مخصصة ، فيما اذا كان هذا سيكون مفيداً في التوصل الى التسوية السلمية . لهذا لم يكن لدينا خيار سوى التصويت ضد الفقرات ١٣ ، ١٤ ، ١٥ من مشروع القرار وحيث انه قد تم اعتماد هذه الفقرات فلقد كان علينا أن نمتنع عن التصويت على مشروع القرار ككل . ان هذا التصويت مع ذلك لا يغير التزام فنلندا بتحقيق أهداف القرار وخدمة قضية الشعب القبرصي .

السيد ماتياس (البرتغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أتاحت لنا الفرصة أثناء

المناقشة قبل التصويت أن نعبر عن موقفنا حول مشكلة قبرص ، ولقد أبرزنا بشكل خاص ان المحادثات بين الطائفتين يجب أن تستأنف لأنها تشكل في رأينا أفضل سبيل لتأمين الانسجام والتعاون فيما بين هاتين الطائفتين ، ولأنها هي الاطار الوحيد الذي يمكن من خلاله خدمة هذا الهدف بشكل أفضل ويؤدي الى التسوية السلمية للمشكلة .

ان مشروع القرار الذي صوتنا عليه الآن يتضمن مع ذلك عناصر جديدة يمكن أن تعرقل الجهود التي تبذل من أجل تحقيق هذا الهدف . ان امتناعنا عن التصويت لا يمنعنا من أن نعبر عن قلقنا العميق ازاء الموقف السائد في الجزيرة حتى الآن ، وعدم التقدم نحو استئناف المحادثات بين الطائفتين ولا يمكننا الا أن نستنكر استمرار وجود القوات المسلحة الأجنبية في الجزيرة .

السيد الشواف (الجمهورية العربية السورية) : لقد صوت وفدنا لصالح مشروع

القرار A/34/L.40 بقناعتنا بأن الأزمة القبرصية قد طال أمدها ولثقتنا بأن ما يجمع الطائفتين القبرصيتين هو أكبر بكثير مما يفترقهما ، ولأننا نأمل مخلصين ، بأن تتمكن الطائفتان القبرصيتان بالتعاون مع

المساعي الحميدة للمجموعة الدولية من التوصل الى حل عادل وسلمي يحفظ لهما حقوقهما المشروعة ، كما يحفظ لقبص وحدتها وحيادها * .

كما أننا صوتنا لصالح الفقرة ٣) لقناعتنا بأن لجنة دولية كهذه يمكن أن تدخل عنصرا ايجابيا جديدا يساعد الأمين العام في مهمته . ولأننا نأمل بكل اخلاص سيادة الرئيس أن يجرى اختيار الدول الاعضاء في هذه اللجنة ، بشكل يحظى بثقة الطرفين وموافقتهم . الأمر الذي لا بد من أخذه في الاعتبار من أجل نجاح هذه اللجنة في أداء مهمتها .

السيد ثيميل (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : سوف أكون موجزا للخاتمة . وأود أن أقول ان وفد بلادى لو كان قد شارك في التصويت لصوت لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.40) اننا نؤيد جميع الأحكام الواردة في مشروع القرار ونأمل أن يتحقق تقدم خلال هذا العام نحو حل مشكلة قبرص .

* عاد الرئيس الى تولي الرئاسة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : بهذا نكون قد اختتمنا مناقشاتنا للبند ٢١ من

جدول الأعمال .

تنظيم الأعمال

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حيث أن أعمالنا في الغد سوف تتضمن عددا من

التصويتات ، فاني أود أن أذكر الجمعية بتصميمي على أن نبدأ اجتماعنا في الوقت المحدد ، وسوف نبدأ في اجراء التصويتات بمجرد توفر النصاب القانوني .

وفي الختام ، أود أن أحيي الجمعية علما بأنني ما زلت أقوم ببعض المشاورات فيما يتعلق بمسألة ناميبيا . وكما يعلم الأعضاء ، فقد كان من المفروض أن نبدأ دراسة هذا البند هذا الصباح ، ولكن نظرا لأن جميع الوثائق لم توزع بعد - وبعضها سوف يوزع خلال ال ٢٤ ساعة القادمة - وأيضا نظرا لبعض المشاورات التي كان علي أن أقوم بها ، فاننا لم نتمكن من القيام بذلك . وسوف أحيي الجمعية خلال اجتماع الغد عن الموعد الذي ستبدأ فيه مناقشة مسألة ناميبيا .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥